



مركز البحوث
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

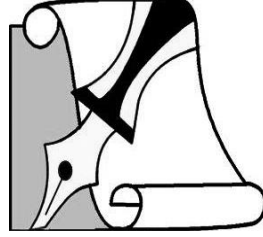
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

في الوقت الذي تبدو فيه مظاهر الصراع على كسب الشارع الفلسطيني من قبل أطراف الصراع الداخلي، والذي برزت معالمه على شكل سلسلة من المؤتمرات التي عقدها تيار الإصلاح داخل فتح والتي بدأها بمؤتمر عين السخنة ومؤتمر رجال الأعمال من غزة ومؤتمر الشباب الفلسطيني، وصولاً إلى مؤتمر باريس الذي ضمّ كوادر فتح الموالية لدحلان في أوروبا، وهي تسعى إلى إنتزاع قرار فتح من يد أبو مازن. في حين يبدو واضحاً أنّ هذا الزخم من التحركات التصاعديّة يعكس قوّة دعم كبيرة خلف هذه التحركات الهادفة إلى الإمساك بالقرار الفلسطيني في أجواء الخلل في العلاقات المصرية مع القيادة الفلسطينية، بعد رفض الأخيرة رؤية الرباعيّة العربيّة التي تقوم أولاً على توحيد حركة فتح ثم إنهاء الإنقسام بتوحيد منظمة التحرير، وصولاً للتحرك العربي على أساس المبادرة العربيّة لإنجاز التسوية المنشودة، وهي المحاولة التي استشعرت قيادة فتح خطورتها لأنها كانت مدخل لإعادة محمد دحلان إلى صفوف فتح مجدداً مدعوماً بقوى إقليميّة وربما أبعدها، فعملت على عقد مؤتمر فتح السابع لقطع الطريق على فرصة عودة دحلان.

إضافةً إلى مؤتمرات دحلان، عقد قرابة خمسة آلاف من فلسطيني الشتات مؤتمر في إسطنبول، بهدف تفعيل دور الشتات وتنظيم آليات عمله، وانبثق عنه مؤسسة وهياكل وبرامج واضحة، وقد اعتبر الكثير من المراقبين بأنّه الأخطر كونه واسع التمثيل، ويشكّل خطورة على قيادة الرئيس عباس وشرعيّته. وهو ربّما يدفعه للإسراع بعقد المجلس الوطني الفلسطيني لتجديد شرعيّة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لمنع التشكيك بتمثيله للشعب الفلسطيني وقطع الطريق على محاولات إنتزاع القرار من يده أو تقاسمه مع أحد، خاصّةً وهو يعيش شبه عزلة عربيّة وإهمال أمريكي وعجز أوروبي عن مساندة موقفه في أجواء عدم إتّصاح طبيعة التحرك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينيّة.

إلى جانب هذه المناخات، وفي الوقت الذي كانت القيادة الفلسطينيّة تعيش مأزق إنهيار حلّ الدولتين وتجهد لحشد دولي وإقليمي لمنع إنسداد كلّ أمام فرصها، جرى إتّصال من الرئيس الأمريكي ترامب بالرئيس عباس جرى تسويقه من قبل القيادة بأنّه محاولة لتصحيح الأمور وإعادة قطار التسوية إلى سكة الحلّ، وهو تحميل للإتّصال مضامين تتجاوز واقعه، فلا زالت مواقف الإدارة على حالها وإلتصاقها بالعدوّ الصهيوني أكبر من أيّ وقت مضى، وهدف القيادة الواقعي هو الحصول على جرة إضافية من الوقت لزيادة عمرها لأنها الأكثر إدراكاً أنّه لا حلّ لدى الإسرائيلي، وأنّه يُعيد سيرته الأولى بطرح أفكار الحكم الذاتي والضمّ والقطع نهائيّاً مع فكرة قيام أي نوع من السيادة الفلسطينية، سواء في الضفّة الغربيّة أو قطاع غزة.

في هذا الوقت واصل العدو تنفيذ سياساته القمعية عبر التصويت على قانون منع الأذان، وتنفيذ عملية إغتيال المقاوم باسل الاعرج، والعشرات من حالات المداهمة والإعتقال، وهدم المنازل، والتوسّع الإستيطاني وآخر تجلياته إنذار سكّان الخان الأحمر بهدف توسيع مستوطنة معاليه ادوميم لفصل القدس عن الأغوار وقطع الضفة الغربية إلى شطرين شمالي وجنوبي، بحيث يصبح حلّ الدولتين مستحيلًا في ظلّ الواقع المفروض على الأرض وتصريحات ومواقف قادة العدو التي ترفض أي شكل من السيادة الفلسطينية سواء بالضفة الغربية أو قطاع غزة، إلى جانب الحديث الواسع عن ضمّ الضفة الغربية، إلى آخر ما تتضح به جعبة اليمين القومي والديني المتحكّم بالقرار في الكيان الصهيوني.

البيت الأبيض نشر تفاصيل إتصال ترامب عباس

أصدر البيت الأبيض الأمريكي بياناً نشر فيه تفاصيل المكالمة الهاتفية التي جرت بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس الفلسطيني محمود عباس. حيث جاء فيه أنّ "الرئيس ترامب أعرب عن ثقته بالتوصّل إلى تسوية بين "إسرائيل" والفلسطينيين، كما أنّ الولايات المتّحدة لن يكون بمقدورها فرض حلّ على "إسرائيل" والفلسطينيين، وأنّ لا طرف باستطاعته فرض إتفاق على الطرف الآخر". وأضاف ترامب "لقد آن الأوان لإبرام صفقة تسوية، فالصفقة ستؤثّر ليس فقط على "إسرائيل" والفلسطينيين، بل إنّ صداها سيؤثّر إيجابياً على كل المنطقة والعالم".

وأكد ترامب بأنّ إتفاق "التسوية" يمكن تحقيقه فقط عبر المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وأنّ الولايات المتّحدة ستعمل بشكل متواصل مع القيادة "الإسرائيلية" والقيادة الفلسطينية من أجل تحقيق الهدف، موجّهاً دعوة رسمية لعباس لزيارة البيت الأبيض.

أمّا الرئيس عباس فقال للرئيس ترامب بأنّه ملتزم بالسلام كخيار إستراتيجي هدفه إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة "إسرائيل".

الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، عبّ على إتصال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالرئيس عباس، بالقول بأنّ "الإتصالات عالية المستوى مع الإدارة الأمريكية نزعّت الأوهام "الإسرائيلية" بأنّ الرئيس محمود عباس، ليس شريكا للسلام". واعتبر أنّ "الإتصالات الفلسطينية-الأمريكية وعلى أعلى مستوى (..) ستساهم برسم مسار تطوّرات أحداث المرحلة المقبلة، خاصّةً فيما يتعلّق بمضمون أو توقيت هذه الإتصالات".

وتابع "كما أنّ هذه الإتصالات تمثّل رسالة واضحة بأنّ الحلّ يتمثّل بالشرعيّة الفلسطينيّة والعربيّة والدوليّة، وليست أوهاماً أو مشاريع لا علاقة لها بتطوّر الأحداث، وإنّ القضيّة الفلسطينيّة هي جوهر الصراع، ومن دون ذلك لا سلام ولا أمن في المنطقة".
ويُعتبر هذا الإتصال هو الأوّل بين عباس وترامب الذي أصبح في ٢٠ يناير/كانون الثاني الماضي، رئيساً للولايات المتحدة.

وكان الرئيس عباس قد إنقى قبل أسبوعين، في مقرّه بمدينة رام الله، مدير المخابرات المركزيّة الأمريكيّة، مايك بومبيو. وبعد الإتصال قال متحدّث رسمي أمريكي أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة حولت ٢٢٠ مليون دولار، كانت الإدارة الأمريكيّة السابقة برئاسة باراك أوباما قد أقرّتها في أيّامها الأخيرة، كمساعدة للفلسطينيين.

وقال القائم بأعمال المتحدّث بلسان وزارة الخارجيّة الأمريكيّة مارك تونر: "تمّ تحويل ٢٢٠,٣ مليون دولار لمشاريع في الضفّة الغربيّة مثل المياه، البنى التحتيّة، التعليم، الطاقة المتجدّدة، المجتمع المدني، الحكم المحلي وسيادة القانون إضافةً إلى إعادة إعمار غزة". وأوضح: "لا شيء من هذه الأموال سيتوجّه مباشرةً إلى السلطة الفلسطينيّة".

إجتماع حكومة الإحتلال في الضفّة

أفادت صحيفة "ماكور ريشون" العبريّة أنّ نتنياهو قال خلال مشاركته في إجتماع للجنة الخارجيّة والأمن التابعة لبرلمان الإحتلال الـ "كنيست"، أنّ الحكومة ستعقد أحد إجتماعاتها المُقبلّة في القدس المحتلّة، في الذكرى الخمسين لإحتلال المدينة، وستعقد إجتماعاً آخر في إحدى المستوطنات في الضفّة الغربيّة، إضافةً إلى مهرجان إحتفالي ختامي في مستوطنة "كفار عتسيون" (جنوب بيت لحم)، وأنّه كلّف الوزيرة ميري ريغف، المسؤولة عن المراسم الرسميّة، بالإعداد لهذه النشاطات الحكوميّة.

فيما اعتبر تقرير صادر عن "المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان"، أنّ إعلان الإحتلال نيّته عقد إجتماع الحكومة بالضفّة بما يسمّى بـ "اليوبيل الفضيّ" لإحتلالها، قراراً إسرائيليّاً بضمّها للكيان، واعتبر التقرير هذه الخطوة في حال تنفيذها "أمراً خطيراً"، وهو بمنزلة قرار ضمّ حتى لو لم تُعلن حكومة "إسرائيل" ذلك بصفة رسميّة. وعقد مثل هذا الإجتماع بعد ٥٠ عاماً على إحتلال الضفّة الغربيّة بما فيها الشطر الشرقي من القدس المحتلّة، سواء في القدس أو في مدينة الخليل أو إحدى التجمّعات الإستيطانيّة الكبيرة بالضفّة الغربيّة يبعث برسالة واضحة إلى العالم حول موقف "إسرائيل" من الضفّة

والقدس والجولان السوري المحتلّ، وموقفها من القانون الدولي وقرارات الشرعية بما فيها قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٤)، الذي يُندد بالإستييطان ويعتبره غير قانوني.

الإحتلال يغتال المقاوم باسل الأعرج

أقدمت قوّات خاصّة من جيش الإحتلال على إقتحام منزل المطارد والناشط الفلسطيني باسل الأعرج، واغتياله بعد إشتباك مسلّح في منزله بمدينة رام الله، واحتجاز جثمانه. وقد برز الصيدلاني الأعرج من قرية "الولجة" (قضاء بيت لحم)، ناشطاً في المقاومة الشعبيّة وحملات مقاطعة الإحتلال منذ سنوات، وتقدّم المظاهرات ووقف على رأس الفعاليّات الوطنيّة، وعمل على مشروع لتوثيق مراحل الثورة الفلسطينيّة بجولات ميدانيّة للمجموعات الشبابيّة، وكان يقول دوماً: "إذا أردت أن تكون مثقفاً دون أن تشتبك، فأنت لست مثقفاً". وكان الشهيد قد تعرّض للإعتقال لدى السلطة الفلسطينيّة عدّة أشهر بتهمة التخطيط مع خمسة شبان آخرين لتنفيذ عمليّات للمقاومة، وأعاد الإحتلال إعتقال الشبان الخمسة، باستثناء الأعرج الذي بقي مطارداً حتّى إستشهاده.

وفي رام الله كان مُقرّراً أن تجري محاكمة للشهيد باسل الأعرج وخمسة من رفاقه وجميعهم أسرى في سجون الإحتلال في ١٢-٣-٢٠١٧، لمحاكمتهم على تهم "حيازة سلاح غير قانوني". وجّه نشطاء فلسطينيون دعوات لتنظيم وقفات إحتجاجيّة بعنوان "سيحاكهم باسل"، في الأراضي الفلسطينيّة وعدد من الدول بالتزامن مع عقد محكمة السلطة في رام الله، وبالتزامن مع موعد المحكمة سينطلق المحتجّون من عدّة مواقع في رام الله وغزة وحيفا وعمّان وتونس والرباط وعدد من الدول الأوروبيّة، ليقفوا في قفص الاتّهام مع الشهيد باسل الأعرج المحتجز جثمانه في ثلاثيّات الإحتلال. وستنظم الوقفة الرئيسيّة أمام مجمع المحاكم، في رام الله، رفضاً لمحاكمة الشهيد ورفاقه ونهجم في المقاومة ضدّ الإحتلال، والتعبير عن إدانة الإعتقال السياسي.

من جانبه أكّد مهند كراجة، محامي الشهيد باسل الأعرج، أنّ المحاكمة ستكون محاكمة لفكرة الإعتقال السياسي وملاحقة النشطاء والمقاومين الفلسطينيين، وسيترافع عدد من المحامين أمام القضاة ممّن ينتظرون القضية منذ شهور، ووجّهوا تهمة حيازة السلاح غير المرخص للشهيد باسل.

وبيّن كراجه أنّ جلسات المحاكمة لم تنته منذ إفراج السلطة عن الشهيد الأعرج ورفاقه بكفالة مائيّة بلغت ٢٠٠٠ دينار أردني لكلّ منهم، وتتمّ بشكلٍ دوريٍّ رغم إعتقال الإحتلال لهم بعد أيام من إفراج السلطة عنهم، عقب إعتقال دام أشهراً على خلفيّة التخطيط لتشكيل خليةٍ لمقاومة الإحتلال.

العدوّ قلق من "لواء تحرير الجولان"

كشفت القناة العاشرة الإسرائيليّة عن قلق يسود الأوساط الأمنيّة الإسرائيليّة من تشكيل "لواء تحرير الجولان" بعد إعلان حركة النجباء العراقيّة عن ذلك، وأنّ رئيس شعبة الإستخبارات العسكريّة "أمان" اللواء هرتسي هليفي قدّم معلومات لروسيا تفيد بأنّ إيران تعمل على إنشاء "مليشيا محلية" من أجل تحرير الجولان السوري من "المتمردين" في الأشهر القريبّة القادمة. وقال محلّ الشؤون العسكريّة في القناة العاشرة أور هيلر أنّ أكثر ما يُقلق الجيش الإسرائيلي هو أنّ "إيران تريد التوسّع نحو جنوب الجولان"، واللواء هليفي الذي رافق ننتياهو إلى موسكو عرض أمام الروس معلومات تدلّ على "تموضع إيران في سوريا"، ورغبتهم في إقامة "مليشيا محليّة" من قبل حركة النجباء، مهمّتها تحرير الجولان السوري من المجموعات المسلّحة وطردهم من هناك.

عاموس يدلين: يمكننا أن ندعم سرّاً مشروع إقامة منطقة آمنة في سوريا
قال رئيس الإستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة السابق عاموس يدلين، في مقابلة مع صحيفة "الو فيغارو"، أنّ تل أبيب ترغب بتقليص النفوذ الإيراني في سوريا إلى أدنى مستوياته معترفاً بأنّ إسرائيل لم تقف مكتوفة الأيدي خلال سنوات الحرب السوريّة من أجل "حماية مصالحها" التي تهدّدها إيران وحزب الله.

وأقرّ بأنّ إسرائيل لم تقف مكتوفة الأيدي خلال السنوات الماضية من الصراع السوري، لافتاً في هذا السياق إلى الغارات التي شنت في سوريا من دون أن تُعلن تل أبيب مسؤوليّتها عنها، مؤكّداً الإستعداد لدعم مشروع إقامة مناطق آمنة في سوريا سرّاً .

وبالتزامن مع زيارة بنيامين ننتياهو إلى موسكو قال يدلين أنّ لإسرائيل مصلحة رئيسيّة في عدم تكريس الوجود الإيراني في سوريا، مؤكّداً أنّه من غير المقبول أن ينتج عن الدور الروسي إطلاق يد حزب الله والجيش الإيراني، واللذين يمكن أن يفتحا في أي لحظة جبهة جديدة في الجولان .

واعتبر أنّ "الآمال بأن تطيح روسيا بإيران مع إنتهاء الصراع ليست واقعيّة لكن من المهم بدءاً من الآن رسم بعض الخطوط الحمراء"، مشيراً إلى أنّ إيران وحزب الله يركّزان نشاطاتهما في الشمال السوري، لكن إسرائيل تشكّك في عدم إنتقالهما لمحاربة المسلحين في الجنوب، مضيفاً أنّ الأمر سيكون بمثابة "تحول غير مقبول".

وردّاً على سؤال عمّا إذا كانت إسرائيل ستتدخل في سوريا، قال المسؤول الإسرائيلي السابق أنّ "إسرائيل لا تزال القوّة العسكريّة الأكبر في المنطقة. والحكومة اتّخذت قراراً بعدم التدخل في الحرب الأهليّة هذه لكن ذلك لا يعني التنازل عن حماية مصالحنا"، مضيفاً أنّ إسرائيل لم تقف مكتوفة الأيدي خلال السنوات الأخيرة حين كان يتوجّب "حماية هذه المصالح". وفتت يدلّين إلى أنّ ما يمنح إسرائيل هذه السلطة قدرتها على تحديد خطوطها الحمراء على نحو واضح و"قرض إحترام هذه الخطوط حتى لو بالقوّة إن لزم الأمر".

وميّز يدلّين بين خطوط حمراء جغرافيّة وأخرى سياسيّة، الأولى مرتبطة بعدم قبول إسرائيل بأيّ تواجد لإيران أو حزب الله في جنوب دمشق، والثانية مرتبطة بالنفوذ الإيراني. وقال: "من المهمّ أن نعرف من يحكم فعلاً دمشق. هل هم الإيرانيون؟ حزب الله؟ الروس؟ أو بشار الأسد نفسه؟ وأكّد يدلّين تأييده لإنشاء منطقة آمنة على طول الحدود، مؤكّداً إمكانيّة دعم هذا المشروع سرّاً في حال اتّفقت السعودية والأردن على مساعدة "أشقائهما" في سوريا .

إسرائيل اليوم: لا يمكن أن لا يكون هناك أنفاق في الشمال
بعد تقرير مراقب الدولة في إسرائيل، يوسف شابيرا، حول الأنفاق في عمليّة الجرف الصلب ضدّ غزّة، طرحت صحيفة "إسرائيل هيوم" سؤالاً عمّا إذا كان حزب الله حفر أيضاً أنفاقاً تصل جنوب لبنان بشمال فلسطين المحتلّة.

وقال اللواء إحتياط ومستشار رئيس هيئة الأركان العامّة، يوسي لنغوتسكي، للصحيفة بشأن موضوع الأنفاق: "ببساطة لا يمكن أن لا يكون هناك أنفاق في الشمال". وأضاف: "الحدود الشماليّة مهدّدة بأنفاق الإرهاب على نحو لا يقلّ عن الجنوب. هذا سهل نسبياً لتنفيذه، هذه وسيلة فعّالة تضمن للعدو عنصر المفاجأة. هي وسيلة لا تحسم الحرب لكنّها قادرة على إحداث فوضى جدّيّة في جانبنا، وحزب الله يعرف أنّنا حتى هذه اللحظة لم نتوصّل إلى حلول كاملة في الجنوب. ليس هناك أي سبب كي لا يحاولوا تحدّيّنا في أنفاق في الشمال".

وذكرت الصحيفة أنّ رئيس هيئة الأركان العامة، غادي أيزنكوت، إستدعى لنغوتسكي مرتين في السنة الماضية ليتشاور معه في قضية الأنفاق.

تقرير مراقب الدولة .. زلزال هزّ أركان إسرائيل "

أحدث التقرير الذي نشره "مراقب الدولة" يوسف شابيرا، بخصوص العدوان على غزة صيف ٢٠١٤، زلزالاً قوياً هزّ الأركان الثلاثة الكبرى في "إسرائيل"، وأكد في خلاصته على حقيقة إنتصار المقاومة الفلسطينية على آلة الدمار الإسرائيلية. وسائل إعلام العدو، على إختلاف توجّهاتها، ركّزت على الهزّة التي أصابت المستويات السياسيّة والعسكريّة والأمنيّة، عقب كشف التقرير عن خطايا كبيرة وقعت بها حكومة الإحتلال خلال إدارتها للعدوان غزة.

التقرير الذي جاء في ١٨٠ صفحة إتهم رئيس حكومة الإحتلال بنيامين نتنياهو، ووزير حربه آنذاك موشيه يعلون، ورئيس هيئة الأركان السابق بيني غانتس، ورئيس شعبة الإستخبارات العسكرية أفيف قوخافي، بإخفاء معلومات عن أعضاء المجلس الوزاري المصغّر (الكابينت)، وعدم إعداد خطة عسكريّة للمواجهة، ووجّه لهم إتهامات بالتقصير في تدريب جنود الإحتلال على مواجهة خطر الأنفاق.

تعايش: منظمة إسرائيلية لاستيطان العقول الفلسطينية

" تعايش " منظمة صهيونيّة "إسرائيلية"، بدأت تقريباً عام ٢٠٠٧ بنشاطها في مسافر يطا وقرية الثواني شرق يطا، جنوب الخليل، وتهدف إلى خلق بيئة تقاربيّة وتفاهميّة بين الفلسطينيين "البسطاء" واليهود، من أجل تطبيق مبدأ القسمة في الأراضي، وجعل عمليّة الأرض لاثنين على أرض الواقع، وذلك بدعم كامل من حكومة العدو، ومراقبة حثيثة من الشاباك الإسرائيلي.

فبعد أن إتهمت السنة الإستيطان مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، ما زالت الأهداف الإستيطانيّة تسير بنفس الوتيرة والإتجاه، وهذه المرّة لإستيطان العقول الفلسطينية وليس الأرض فقط، لكن مع تخطيط مُمنهج أكثر عنصريّةً وذكاءً، عبر إستخدام منظمات بأسماء "خبثيّة"، للإيقاع بالفلسطينيين، وجعلهم يتنازلون عن بعض الأرض بقرار منهم على أقل تقدير، بانضمامهم للمنظمات اليهودية، وموافقهم على مبادئها.

والمنظمة تعقد الكثير من اللقاءات والندوات في القرى المترامية في المسافر، وتشرح وجهة نظر التعايش والأمان السلميين بين العرب واليهود، وكثيراً ما كانت تعمل على تنظيم رحلات الى الداخل الفلسطيني من أجل إقناع السكان بأن مهمتها إنسانية.

نتنياهوو يطلب مساعدة الرئيس بوتين

قال نتيناهو خلال زيارة قام بها لموسكو، "لقد طرحت كما أفعل في أماكن أخرى في العالم، قضية أوروبون شأؤول وهدار غولدين وقضية الإثنين الآخرين عند حماس، طلبت من الرئيس الروسي مساعدته وهو وعدني بأنه سيقدمها".
وتحدث نتيناهو عن محاولة إيران بناء ميناء بحري في سوريا، ومحاولات نقل أسلحة متطورة إلى حزب الله لضرب "إسرائيل"، مؤكداً أن هذه المحاولات ستكون لها عواقب وخيمة على أمن "إسرائيل".

قانون الكنيست ضد المقاطعة سيلهب شعلتها

أكد نشطاء فلسطينيون أن مصادقة "الكنيست" على مشروع قانون منع الشخصيات الداعية والمؤيدة لمشروع مقاطعة (إسرائيل) من دخول الأراضي المحتلة، لن يؤثر على النشطاء الداعمين لمقاطعة الإحتلال في الساحات العالمية بل سيزيد من إصرار النشطاء ضد الإستعمار والأبارتهايد.
وكان "الكنيست" قد صادق على مشروع قانون يمنع أي شخصية تدعو أو تؤيد مشروع مقاطعة (إسرائيل)، من دخول الأراضي المحتلة، حتى وإن كان ناشطاً أو موظفاً في إحدى المؤسسات الدولية. وهذا مؤشر على أن حملة المقاطعة لها تأثير قوي على الإحتلال، والتي بدأت تتعاضم مثل كرة الثلج، وأخذت تحقق نتائج دولية مهمة على صعيد سحب الإستثمارات. وإن ما قام به الإحتلال يؤكد أن حركة المقاطعة تسير بالإتجاه الصحيح، ويدعو إلى المزيد من النشاطات لزيادة دائرة المقاطعة.
وما تقوم به دولة الإحتلال دليل على عنصريتها وقرارات الكنيست تتعكس سلباً عليها وتزيد من تشوّه صورتها أمام العالم، ملفتاً إلى الموازنات الضخمة التي تسخرها (تل أبيب) لتقليص الآثار السلبية والخسائر التي تكبدتها بسبب المقاطعة.
من جانبه، أوضح المنسق العام للجنة الوطنية للمقاطعة BDS محمود النواجعة، أن القرارات والقوانين الإسرائيلية هي جزء من محاولات الإحتلال لوقف نشاطات حملة المقاطعة بشكل عام وخاصة

في الآونة الأخيرة. ويسعى الإحتلال إلى سحب الشرعيّة عن حملة المقاطعة، وذلك من خلال سنّ قوانين تشلّ حركة نشاطها، مشدداً على أنّ هذه المحاولات سوف تزيد إصرار حركة المقاطعة. كشفت مصادر بريطانية النقاب عن أنّ إقرار الكنيست الإسرائيلي، لقانون منع الأجانب الداعمين لحركة مقاطعة البضائع الإسرائيلية أو التي تنتجها المستوطنات، من دخول أراضي الـ٤٨، تأتي لمواجهة التكاليف الإقتصادية التي كلفتها المقاطعة للإقتصاد الإسرائيلي. وذكرت صحيفة "التايمز" البريطانية، أنّ "حملات المقاطعة كلفت الإقتصاد الإسرائيلي عشرات الملايين من الدولارات سنوياً، وإنّ أعضاء في الكنيست قالوا أنّ حركة مقاطعة البضائع هي حركة عالميّة تسعى لممارسة ضغط إقتصادي على (إسرائيل) بأهداف سياسيّة وبالتالي كان القانون أمراً لازماً لمواجهة هذه الضغوط."

والقانون "ينطبق أيضاً على دُعاة مقاطعة منتجات البضائع التي تنتجها المستوطنات رغم أنّها تعد منشآت غير قانونيّة حسب القانون الدولي. وإنّ عدّة منظمات تتدرج تحت القانون ومنها منظمة أصوات يهودية من أجل السلام، وهي منظمة في الولايات المتحدة تنادي بمقاطعة منتجات المستوطنات."

الجدار في محيط قطاع غزة

قالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أنّ حكومة الإحتلال قرّرت الإستعانة بنحو ألفي عامل أجنبي، من أجل تسريع بناء الجدار في محيط قطاع غزة، والذي يهدف إلى منع حفر الأنفاق من قطاع غزة إلى إسرائيل. ويُتوقع استخدام ما بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ عامل أجنبي للمساعدة في بناء الجدار أسفل الأرض، ويُتوقع إستكمال بناء الجدار في غضون عامين.

وكانت وزارة الحرب الإسرائيلي قد أعلنت العام الماضي عن قرار بناء الجدار بطول ٦٠ كيلومترا على الحدود بين قطاع غزة والأراضي المحتلة. وأشارت آنذاك إلى أنّ الجدار الإسمنتي سيكون بطول عشرات الأمتار فوق وتحت الأرض ويتضمّن مجسّات متطورة، لكشف حفر أنفاق على مقربة منه. فيما ذكرت التقارير أنّ جيش الإحتلال اعترف بأنّه لا يوجد حلّ للأنفاق، والطريقة الوحيدة لمعالجتها هي الدخول إلى القطاع.

الإحتلال يجني الملايين سنوياً من جيوب المقدسيين

في الوقت الذي تواصل فيه سلطات الإحتلال هدم المنازل في مدينة القدس ومختلف الأراضي المحتلة، متذرعةً بحججٍ واهيةٍ لتبرير حربها ضدّ الوجود الفلسطيني، فإنّها تقوم بفرض غرامات ماليّة باهظة على أصحابها.

ويقول الخبير الإقتصادي الفلسطيني، محمد قرش، أنّ بلدية القدس الإحتلالية تحصل على مبلغ ٢٢ مليون دولار سنوياً من جيوب المواطنين الفلسطينيين، كمخالفات وغرامات بناء بحجّة "عدم الترخيص". ويضيف بأنّ قرار البلدية إلغاء الميزانية المخصّصة لتخطيط الأحياء العربيّة بالقدس، يأتي في إطار الأهداف المعلّنة للحكومة الإسرائيلية باستهداف الوجود الفلسطيني في القدس المحتلة، وتهجيرهم عن المدينة.

هدم "الخان الأحمر" بفلسطين

دعت لجنة العلاقات مع فلسطين في البرلمان الأوروبي، إلى تحركٍ عاجلٍ وحاسم، لمنع هدم منطقة "الخان الأحمر"، شرق مدينة القدس المحتلة. وقال رئيس اللجنة، النائب نيوليس سيليكويتيس، أنّه زار على رأس وفد برلماني أوروبي مؤخراً "الخان الأحمر"، واطّلع على "معاناة" الفلسطينيين هناك و"الأطفال والذين يعيشون بالفعل في ظروف محفوفة بالمخاطر، تحت خطر فقدان منازلهم في المطر والبرد في الشتاء". وأشار إلى ضرورة تحرك الإتحاد الأوروبي في الحال لضمان بقاء هؤلاء في بيوتهم. وكانت سلطات الإحتلال قد أمرت بإخلاء ٤٠ مسكناً ومسجداً ومدرسة في المنطقة المذكورة تمهيداً لهدمها.

وتقع "الخان الأحمر" إلى الشرق من مستوطنة "معاليه أدوميم" شرق القدس، إحدى أكبر مستوطنات الضفّة الغربيّة، وعلى أراضي المشروع الإستيطاني الكبير البالغة مساحته ١٢ كيلومتر مربع، والمعروف باسم "E1"، والذي يهدف إلى ربط المستوطنة بالقدس الغربية.

جيش الإحتلال: المرأة تمنعنا من الإنتصار

بعثت مجموعة من ضباط الإحتياط في جيش الإحتلال برسالة إلى رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال غادي أيزنكوت، تطالب بوقف تجنيد النساء في الوحدات القتالية.

ونشرت وسائل إعلام العدو، نصّ الرسالة التي بعث بها الضباط، بعد تصريحات مثيرة للجدل للحاخام يغال ليفينشتين، رئيس برنامج إعداد اليهود المتدينين للخدمة في الجيش، حول تجنيد النساء في صفوف الجيش، ودعا الحاخام إلى وضع حدّ لهذه الممارسة فوراً.

وجاء في الرسالة: "لاحظنا خلال السنوات القليلة الماضية أنّ قيادة الجيش قرّرت دعم دور النساء في الوحدات القتالية، وذلك رغم البيانات الصادرة عن الجيش نفسه والتي تؤكد أنّ مثل هذه المبادرة غير مُجدية."

وأشاروا إلى تنامي عدد الإعتداءات الجنسيّة، والتحرّش في صفوف الجيش، وإلى تنامي مبيعات وسائل منع الحمل، باعتبار أنّ ذلك كلّه يضرّ بتضافر الجيش خلال العمليات القتالية.

وشدّد الموقعون على الرسالة قائلين: "ندعو إلى وضع حدّ للسباق إلى تكامل الفتيات في الوحدات القتالية من أجل منع تضرّرهن والجنود على حدّ سواء."

وحذّر الضباط من أنّ تكامل النساء في الجيش يحدّ من قدرات القوّات المسلّحة على الإنتشار السريع.

وختم الضباط رسالتهم قائلين: "النتيجة النهائية مفادها أنّ النساء يمنعن الجيش من الإنتصار، ولذلك لا مكان لهن في الجيش". وشرحوا أنّ تنامي مبيعات حبوب منع الحمل في الجيش، يؤكّد أنّ تعايش الرجال والنساء في الجيش يتسبّب بالتوتر الجنسي وقضايا أخرى.

بدورها أكّدت هيئة الأركان العامّة في الجيش أنّها ستواصل تجنيد النساء بما في ذلك في الوحدات القتالية.

المؤتمر الشعبي الفلسطيني في اسطنبول

عُقد في إسطنبول مؤتمر شعبي فلسطيني ضمّ قرابة خمسة آلاف من فلسطينيي الشتات، ودعا المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، في ختام أعماله التي استمرت يومين في إسطنبول، إلى إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية، بإجراء إنتخابات ديمقراطية شفّافة، فيما تمسك بحق العودة وخيار المقاومة للتحرير.

وأكد أنّ "إنّفاقية أسلو، وما تبعها من تنازلات، ألحقت ضرراً كارثياً بحقوق الشعب الفلسطيني"، منبهاً إلى أنّه "سيعمل على إخراج منظمة التحرير من الإنّفاقية المشؤومة."

وشدّد على تطوير دور فلسطيني الخارج، ومشاركتهم بالقرار السياسي، "يجب أن يستند لإعادة هيكلة منظمة التحرير بإجراء إنتخابات ديمقراطية وشفافة."

وفي توصيف المؤتمر، أوضح أنه "إطار شعبي جامع لتفعيل دور فلسطيني الخارج، في معادلة الصراع الصهيوني وفق إستراتيجية فلسطينية واضحة"، مشدداً على أن أبوابه مفتوحة لأبناء الشعب الفلسطيني.

وأكد حقّ الشعب الفلسطيني بممارسة أشكال النضال كافة، ضدّ الإحتلال، باعتبار ذلك حقاً شرعياً كفلته جميع المواثيق.

وقال إنّ "الإحتلال يخوض حرب حدود لا حرب وجود، وهو ما يفسّر لماذا أسقط الإحتلال كل حلول التسوية، بما فيها حلّ الدولتين، بل يطالبون باعتراف عربي بيهودية الدولة. ومع الإخفاق الذريع لخيارات التسوية، وتنكّر الإحتلال لحقّ العودة، فلا بدّ من توحّد الشعب الفلسطيني على قاعدة المقاومة والثابت". وطالب الفصائل الفلسطينية بالوحدة على قاعدة الإلتزام بخيار المقاومة.

وإنّفق المؤتمرون على اعتماد تسمية "المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج"، وجرى التوافق على تحويل المؤتمر لمؤسسة شرعية وإنتخاب الهياكل التنظيمية الخاصة به، وقد سمّى أنيس القاسم رئيساً له، ومنير شفيق رئيساً للهيئة التنفيذية وسلمان أبو ستة رئيساً للجمعية العمومية، فيما انتُخب محمد الأنصاري أميناً للسر. وأوصى المؤتمرون أن يكون مقرّه الرئيسي في بيروت - لبنان.

ويُذكر بأنّ أعداد فلسطيني الخارج يتجاوز ٦ ملايين، يتوزّع معظمهم كلاجئين في الأردن ولبنان وسوريا ودول الخليج، فيما يعيش مئات الآلاف منهم في الدول الأوروبية والولايات المتحدة ودول أخرى حول العالم.

البردويل يكشف عن صيغة لإدارة العمل الحكومي بغزة

كشّف عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، صلاح البردويل، عن توجّه المجلس التشريعي لإيجاد صيغة إدارية تتلاءم مع الواقع في قطاع غزة، مبيّناً أنّه يهدف من خلالها إلى تخفيف الضغوطات التي يواجهونها، بما يشكّل رافعة للعمل الإداري.

وأكد أنّ الصيغة يجري الإعداد لها لاعتمادها سريعاً، وأنّه في أقل من شهر سيجري إتخاذ إجراءات يلمسها المواطن على هذا الصعيد.

وأوضح أن هذه الخطوة جاءت عقب تحلّي حكومة الحمد الله عن القيام بدورها في قطاع غزة، "وعليه فإن التشريعي مصرّ على إيجاد صيغة قانونيّة تحمي وكلاء الوزارات قانونياً، وتقدّم لهم الدعم الفني الذي يفترض أن تقدّمه الحكومة في رام الله، والتي ترفض القيام بدورها وتقطع التواصل معهم."

حماس وتطور العلاقة مع مصر

أكد صلاح البردويل، القيادي في حماس، أن حركته لا يمكن أن تكون إلا طرفاً مسالماً مع كل الدول العربية، ولن تكون طرفاً سلبياً في وجه مصر أو غيرها، متمنياً أن تكون المرحلة السابقة من التوتّر في العلاقة، قد إنتهت تماماً.

وأكد أنّ زيارة وفد حماس الأخيرة لمصر كانت جيّدة ونتج عنها تفاهات من نوع ما، وجرى فيها تبادل الرسائل المطمئنة بين الطرفين، وجرى التأكيد من الجانب المصري في رغبته بتسهيل العمل بمعبر رفح وبعض العمليّات التجاريّة، متوقّعا أن تكون هذه مقدّمة لعلاقات أكبر.

ولفت إلى أنّ العلاقة تحتاج لمزيد من جسر الهوّة والعمل على ترميمها، لا سيّما بعد الحقبة الماضية من اللحظات العابرة في زمن العلاقة المشتركة. منوهاً إلى أنّ حماس تعوّل على إستمرار اللقاءات بين الطرفين، لإزالة البعض من السلبيّات، معرباً عن أمله في أن يلمس المواطن تحسّناً ملحوظاً في عمل المعبر والتجارة ومجال الكهرباء.

وأوضح أنّ حركته سمعت من الجانب المصري كلاماً "إنسانياً ومطمئناً"، لكن العلاقة لا تزال تحتاج لتفاعل من السلطة الفلسطينية التي لا يزال موقفها سلبياً من فتح المعبر والحديث عن تحسين الأوضاع لا سيّما الكهرباء.

وبيّن أنّ مراعاة مصر لعباس كرئيس رسمي هو الذي يفسّر تذبذب العمل السريع في تحسين الأوضاع في غزة، مضيفاً "مصر لن تقف كثيراً في إنتظار الرئيس ليحنّ على شعبه في غزة بهذه الموافقة على التسهيلات، وستمارس دورها بعيداً عن عناده وتجاهله لمعاناة أبناء شعبه."

وفيما يتعلّق بالحديث عن دولة فلسطينية في سيناء، أجاب البردويل: "حماس لن تسجّل نظرياً أو عملياً أي موافقة على توطين الفلسطينيين في أي جزء من الوطن العربي، وستبقى فلسطين لأهلها ومصر لشعبها، ولن توافق الحركة على دولة تسمّى سيناء غزة."

وأضاف: "خيار الدولة في سيناء الذي رفضه الإخوان المسلمون في غزة عام ١٩٥٤ لن توافق عليه حماس بعد ٦٣ عاماً، لأنه حديث دخيل على قاموسنا وسننصدي له بكل ما أوتينا ومن يسعى لذلك هو يريد تصفية القضية عملياً".
ودعا فصائل المقاومة جميعاً للتوقيع على وثيقة رفض لمشروع التوطين في سيناء رفضاً قاطعاً، بما يشكل موقفاً وطنياً موحداً يحول دون اللعب في القضية الفلسطينية.

الكنيست يصادق على قانون حظر الآذان

صادق الكنيست على مشروع قانون حظر الآذان بصيغته المعدلة، بعد جلسة نقاش ساخنة، ويحظر القانون المعدل استخدام مكبرات الصوت من الساعة ١١ مساءً وحتى الساعة صباحاً مع فرض غرامات مالية على أي مسجد يرفض الإلتزام بتطبيق القانون.
وشهدت جلسة الكنيست نقاشاً حاداً خاصةً خلال إلقاء موتي يوغيف كلمة قال فيها أن آلاف الإسرائيليين يشعرون بحالة من الضجيج بسبب الآذان في المساجد، ما دفع النواب العرب للقول له "الله أكبر عليك - الله أكبر عليك".

وأكد نواب القائمة المشتركة في بيان للإعلام على رفضهم القاطع لقانون "منع الآذان" الذي أقره الكنيست، ظهر اليوم، بالقراءة التمهيديّة، مشيرين إلى أنهم لن يحترموا قانوناً عنصرياً وفاشياً.
وجاء في بيان القائمة المشتركة أن "القانون إعتداء سافر على الحيز العام الفلسطيني ومحاولة فظة لتشيويه هويّة المكان وطمس المعالم الثقافيّة والدينيّة المقدّسة لأبناء شعبنا". ودعا نواب القائمة المشتركة الجمهور إلى "الإعتراض على القانون ورفع الآذان عالياً، ردّاً على السياسة الإحتلاليّة التي تستهدف وجودنا وتاريخنا"، وقالوا أن "الآذان جزء من هذه الأرض وكان هنا قبل إسرائيل وسيبقى".
ومن جهته قال الوزير، محمد المومني، الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنيّة، "ينطبق على القدس الشرفيّة أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، التي تقضي بأن إدارة أوقاف القدس هي السلطة الوطنيّة ذات الإختصاص بتنظيم كافّة شؤون المساجد في القدس الشرقية وبشكل خاص المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف والمساجد التابعة له، بما يشمل موضوع تنظيم الآذان".
وأضاف أن هناك نصّ واضح في معاهدة السلام في الفقرة الثانية من المادة التاسعة بخصوص إحترام إسرائيل لدور الأردن الخاص القائم في المقدّسات الإسلاميّة في القدس، ومثل هذا التشريع يمثل إنتهاكاً لهذا الإلتزام القانوني بموجب معاهدة السلام.

حماس يمكنها إطلاق ١٠٠ صاروخ بآن واحد من غزة

قال قائد القوّات الجويّة في جيش الإحتلال العميد تسفيكا ياشوموفيتش، أنّ حركة حماس تحسّن من قدراتها الصاروخية وتجري تجارب يومية عليها ما يُشير إلى أنّ إسرائيل في الحرب القادمة مع غزة قد تتعرّض لـ ١٠٠ صاروخ في وقتٍ واحدٍ. وقال أنّ حماس تطلق يومياً صواريخ تجاه البحر لتجري تجارب على التحسينات التي تدخلها لمنظومتها الصاروخية. مُشيراً إلى أنّ مقاتلي قوّاته في الحرب المقبلة سيتعاملون مع وابل كبير من الصواريخ ستُطلق من غزة.

وأشار إلى أنّه خلال حروب ٢٠١٢ و ٢٠١٤ تعمّدت حماس إطلاق صواريخ على شكل دفعات طالت بئر السبع وأسدود بنحو ٢٧ صاروخا على كل مدينة في وقتٍ واحدٍ. وأضاف: "لذلك فإنّه في الحرب المقبلة قد تطلق عشرات الصواريخ وربما أكثر، ونتعرض لنحو ١٠٠ صاروخ في وقتٍ واحدٍ"، متّهماً إيران بمساعدة حماس وحزب الله على تحسين قدراتها الصاروخية لضرب إسرائيل بعشرات الصواريخ التي ستكون أكثر دقّة وأكثر فتكاً.

وزراء الخارجية العرب: نقل السفارات إلى القدس "تهديد للأمن والسلم"

دعا وزراء الخارجيّة العرب في إختتام الدورة نصف السنوية العادية، بالقاهرة، جميع الدول إلى الإلتزام بالقرارات الدوليّة التي لا تعترف بالسيادة "الإسرائيلية" على القدس، ما يترتّب على ذلك عدم نقل سفاراتها إلى المدينة.

وطالب الوزراء في قرارهم "جميع الدول بالإلتزام بقراري مجلس الأمن ٤٧٦ و ٤٧٨ لعام ١٩٨٠، ومبادئ القانون الدولي، التي تعتبر القانون الإسرائيلي بضمّ القدس، لاغياً وباطلاً، وتتصّ على عدم إنشاء بعثات دبلوماسية فيها أو نقل السفارات إليها."

كما شدّد الوزراء على أنّ "إنشاء أي بعثة دبلوماسية في القدس أو نقلها إلى المدينة، يُعتبّر إعتداءً صريحاً على حقوق الشعب الفلسطيني وجميع المسلمين والمسيحيين، وإنتهاكاً خطيراً للقانون الدولي وإتفاقيّة جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدوليّة الصادرة في عالم ٢٠٠٤، ومن شأنها أن تُشكّل تهديداً جدياً للسلم والأمن في المنطقة، علاوةً على أنّها تساهم في نسف حلّ الدولتين، وتعزيز التطرّف والعنف."

جونسون: نؤيد حل الدولتين وإزالة عقبة المستوطنات

شدّد وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، أمام رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، خلال لقائهما خلال زيارته للكيان، على أنّ بريطانيا تدعم حل الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وتعارض الإستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وقال نتنياهو لدى إستقباله جونسون: "أتطلع إلى زيارة لندن بمناسبة حلول الذكرى ال-١٠٠ لإعلان بلفور وأيضاً من أجل الإحتفاء بالشراكة الرائعة بيننا. إنّنا نعزّز التعاون بيننا في مجالات الإقتصاد والتكنولوجيا والأمن والسيبر وفي مجالات كثيرة أخرى."

ونقل بيان صادر عن مكتب نتنياهو عن الوزير البريطاني قوله: "الحكومة البريطانية تدعم إسرائيل إلى حدّ كبير. دعمنا لإسرائيل راسخ ونريد أن نرى إسرائيل تعيش مع جيرانها بسلام."

وأردف جونسون: "وأودّ أن أذكرك بأن سياسة حكومتنا تدعم حلّ الدولتين ونطمح إلى تقديم مساهمتنا الصغيرة لتحقيقه. وبطبيعة الحال نريد أن نساعد في إزالة العقبات أمام مثل هذا الإتفاق... ونحن نعمل معك بطرق مختلفة من أجل ضمان الإستقرار في المنطقة بأسرها وعلينا أن نحاول أن نزيل العقبات أمام السلام، مثل قضية المستوطنات والمُضيّ قُدماً، كما بحثنا سابقاً."

ورأى جونسون أنّه "توجد حالياً فرصة. أعتقد أن الظروف في العالم قد تغيرت. أعلم أنّك تزور أماكن كثيرة وتحدّثت مع أناس في كل أنحاء العالم. أعتقد أنّه توجد فرصة للنظر إلى الأشياء من وجهة نظر جديدة."

الإحتلال نهب مليارات الدولارات للعمال الفلسطينيين

تسيطر إسرائيل، كدولة إحتلال، على الإقتصاد الفلسطيني وتؤثّر عليه بشكلٍ بالغ، لدرجة أن التقديرات تشير إلى أن ٠,٦٧ شاقل من كل شاقل واحد يدخله الإنسان الفلسطيني يصبّ في نهاية المطاف بأيدي إسرائيلية عامّة أو خاصّة، والسبب الأساسي في هذا الوضع هو أن الإحتلال منع بشكلٍ منهجيّ تطوّر الإقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربيّة وقطاع غزة على مدار الخمسين عاما الماضي.

منذ إحتلال الضفة والقطاع، عام ١٩٦٧، كان بإمكان الفلسطيني الدخول إلى مناطق "الخط الأخضر" والعمل فيها. وكان العمل في إسرائيل أساساً مركزياً للإقتصاد الفلسطيني. وفي موازاة ذلك، وحتى التوقيع على إتفاق أوسلو، عام ١٩٩٣، كانت إسرائيل المسيطرة الوحيدة على إقتصاد الضفة

والقطاع. وانتقل جزء من المسؤولية الاقتصادية إلى السلطة الفلسطينية، بعد إقامتها في أعقاب إتفاق أوسلو، الذي وقّعت عليه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في أيلول، سبتمبر العام ١٩٩٣. لكن قبل ذلك، فرضت إسرائيل إغلاقاً شاملاً على الضفة والقطاع، في آذار/مارس ١٩٩٣. ولا يزال هذا الإغلاق سارياً حتى يومنا هذا. ويعني هذا القرار الحكومي الإسرائيلي منع الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل، إلا إذا كان بحوزته تصريحاً بالدخول إلى إسرائيل. وحتى أولئك الذين يحملون تصاريح كهذه، لغرض العمل في إسرائيل والمستوطنات، يخوضون رحلة عذاب حتى وصولهم إلى مكان العمل، بالانتظار لساعات عند الحواجز، لغرض التفتيش الأمني والتدقيق في التصاريح والوثائق الشخصية. كما أنّ إصدار سلطات الإحتلال لتصاريح كهذه مرتبط بالوضع الأمني والتدقيق في ماضي طالب التصريح وحالته الشخصية. وهذه التصاريح محدودة أصلاً.

وأشار تقرير صدر في شباط/فبراير الماضي عن "ماكرو - المركز للإقتصاد السياسي"، وهو جمعية إسرائيلية، إلى أنّ سياسة التصاريح الإسرائيلية هذه تؤثر بشكل بالغ على تراجع الإقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية، التي بلغت البطالة فيها في العام ٢٠١٤ نسبة ١٧,٣%. أمّا في قطاع غزة، الذي توقّعت إسرائيل عن منح مواطنيه تصاريح عمل، في أعقاب خطة الانفصال وبعد ذلك في أعقاب الإنتخابات التشريعية الفلسطينية، مطلع العام ٢٠٠٦، فإن نسبة البطالة بلغت ٤١% عام ٢٠١٥.

ويعمل العمال الفلسطينيون بالأساس في أعمال خطيرة وقاسية، يرفض الإسرائيليون العمل فيها: ٦٣,٦% يعملون في فرع البناء، ١٣% في الكسارات، ١١,١% في الفنادق والمطاعم، ٩,٨% في الزراعة والصيد والأسماك .

أكد تقرير "ماكرو" على أنه "وفقاً للتقديرات، تجمّعت في صناديق وزارة المالية (الإسرائيلية)، في السنوات ١٩٧٠ - ١٩٩٤، مبالغ مالية كبيرة تعود لعمال فلسطينيين أجيرين. وبلغ مبلغ ضريبة المساواة، وهو خصم من رواتب عمال فلسطينيين أجيرين، ٦,٥ مليار دولار خلال هذه السنوات. وفيما يتعلّق بالخصميات للتقاعد من رواتب العمال، فإن المبلغ الذي تراكم يزيد عن ١٠ مليارات دولار خلال الفترة المذكورة. وفي السنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٣، تراكم في صناديق وزارة المالية حوالي ٨٧٦ مليون شاقّل تعود لعمال فلسطينيين ولم يتلقّاها العمال أبداً".

ليبرمان يدعو واشنطن لوقف تمويل الاونروا

دعا أفيغدور ليبرمان، واشنطن إلى إعادة النظر في سياستها تجاه مجلس حقوق الإنسان ووكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة "الأنروا".

يُشار إلى أنّ ليبرمان يمكث في واشنطن في الأيام الأخيرة، حيث اجتمع مع نائب الرئيس الأميركي، مايك بنس، ووزير الدفاع جيمس ماتيس، ومستشار الرئيس للأمن القومي، هربرت مكماستر . وكرّر ليبرمان أنّ المستوطنات لا تشكّل عقبة أمام السلام. وزعم أيضا أن "إخلاء ٢١ مستوطنة مزدهرة من قطاع غزة لم يؤدّ إلى سلام، وإنما إلى إطلاق صواريخ على إسرائيل".

وطلب من تيلرسون أن تقوم الولايات المتحدة بإعادة النظر في سياستها تجاه المجلس لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ووقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين (الأنروا). وادّعى أنّ هذه المؤسسات لا تقوم بالدور المطلوب منها، وبدلا من ذلك، ينشغل المجلس لحقوق الإنسان بـ"الإفتراء على إسرائيل، ومحاولة المسّ بها عن طريق تشويه الواقع".

وطلب ليبرمان أن تدرس واشنطن إمكانية الخروج من المجلس لحقوق الإنسان، كما ناقش أداء وكالة غوث اللاجئين، ومعايير عملها.

ليبرمان: الوقت مناسب الآن لتشكيل تحالف إسرائيلي عربي ضد إيران

في مقابلة مع صحيفة "دي فيلت" الألمانية، أعرب ليبرمان عن قناعته بأنّ دول الشرق الأوسط أدركت أنّ الخطر الأكبر في المنطقة في الوقت الراهن، مصدره إيران، حيث قال: "حان الوقت لتشكيل إتحاد رسمي أو تحالف ضد الإرهاب بمشاركة كافة القوى المعتدلة في الشرق الأوسط، ومن غير المهمّ إذا كان الحديث يدور عن المسلمين أو اليهود أو المسيحيين".

واستطرد قائلاً: "مهمّة مثل هذا التحالف يجب أن تكمن، قبل كل شيء، في حماية أعضائه. وفرض عقوبات قاسية ضد إيران". وشدد قائلاً: "أعتقد أنّ الدول العربية المعتدلة لكي تبقى، تحتاج إلى إسرائيل بقدر أكبر من حاجة إسرائيل إليها".

ما هي "القوة الحمراء" في الجيش الإسرائيلي؟

يعمل جيش الإحتلال من خلال تدريباته وخطته القتالية المختلفة، على توفير أسلحة ومعدات تستخدمها كتائب القسام، التابعة لحركة حماس، أو حزب الله اللبناني، لتكون تحت تصرف "القوة الحمراء" التي كُشف النقاب عنها مؤخراً.

يقول موقع "i24" الإسرائيلي: "من ظنّ أنّ هذه المعدات العسكرية وحدها هي الهدف خاب ظنه. الجيش الإسرائيلي يسعى لامتلاك زيّ مقاتلي حزب الله وأعلامه، إلى جانب الكوفية الفلسطينية، والجلابيات وأقنعة وجهه."

ومن بين الأسلحة التي يسعى جيش الإحتلال لتوفيرها لعناصر هذه القوة، بنادق الكلاشنيكوف، وبنادق القنص "دراغونوف"، وصواريخ كورنيت وساغر (ماليوتكا) المضادات للدروع و"قذائف القسام" وعبوات ناسفة، وفق الموقع.

وبيّن الموقع أنّ "القوة الحمراء" هي عبارة عن سرية في كل كتية في القوات البرية بالجيش الإسرائيلي، ستتألف عناصرها من جنود الإحتياط بعد أن يخضعوا لتعليم يؤهلهم لمعرفة حزب الله، وكيف يقاتل عناصره عبر تدريبات تحاكي قدراته وأساليبه القتالية."

وبحسب صحيفة هآرتس، فإنّ تغييرات طرأت على هيكل التدريبات في الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة أفرزت بناء أنفاق قتالية في قواعد تدريبات عسكرية، إلى جانب إجراء الوحدات الإسرائيلية تدريبات داخل المناطق المأهولة بالسكان، لا سيّما القرى الدرزية، ككفر سميع وفسوطة (في الجليل الأعلى شمالي فلسطين المحتلة)، أيضاً في مستوطنة أشكلون الساحلية جنوباً. وجيش الإحتلال "يدرّب الجنود لمواجهات مُحتملة تحت الأرض، وذلك لتحسين قدراتهم وإدراكهم لمظهر العدو، ورفع مستوى إمكانيّاتهم وتعاملهم مع أرضه وسلاحه."

وبحسب موقع "٢٤"، فإنّ "سلاح الجوّ الإسرائيلي يمتلك سرباً من الطائرات يُدعى "التنين الطائر"، حيث يرتدي طياروه زيّاً يحمل أعلام دول عربية."

نتنياهو: لا يمكن السماح للفلسطينيين بالسيادة الكاملة في غزة

أنهى رئيس حكومة الإحتلال بنيامين نتنياهو، زيارته إلى أستراليا بعد إجتماعه بوزيرة الخارجية الأسترالية جولي بيشفوف، إحدى الشخصيات التي تقود الخطّ المناصر لإسرائيل في حكومة رئيس الحكومة مالكولم ترينبول.

وقالت "إسرائيل هيوم" إن نتنياهو تناول في الاجتماع "المخاطر الجوهرية الكامنة في الإتفاق النووي مع إيران، والسلوك الإيراني الفظ في المنطقة ودعمها للإرهاب، ومواصلة تطوير مشروع الصواريخ الباليستية".
وفيما يتعلّق بالمسألة الفلسطينية، شرح نتياهو الفارق بين مصطلح الدولتين ومضمون جوهر الدولتين.

وأفيد أنّ إسرائيل راضية عن المحور الدفاعي الذي تمّ إنشاؤه مع الولايات المتحدة وأستراليا للدفاع عن إسرائيل في مواجهة إيران، كما أشار بالإيجاب إلى إستعداد أستراليا للمحاربة ضدّ محاولات ممارسة الضغط على المحكمة الدولية في لاهاي ضدّ إسرائيل، وأنّ نتياهو وبيشوف أوضحا خلال اللقاء أنّه لا يمكن السماح للفلسطينيين بالسيادة الكاملة في غزة، لأنّه لا يوجد ما يضمن بأنّ هذه السيادة لن تستغل لمحاولة إبادة إسرائيل.

وأضاف: "أثبتت التجربة بأنّه لا يمكن السماح للفلسطينيين بالسيادة الكاملة في القطاع، وكذلك حقيقة أنّ القوّات الدوليّة التي تمّ نشرها على كل الجبهات لم تتجح بمنع محاولات المسّ بإسرائيل. إسرائيل وحدها هي التي يمكنها ضمان الهدوء من جهة القطاع".

إسرائيل تتقاسم إدارة الضفة مع السلطة

شرعت السلطات الإسرائيلية أخيراً في خطوات لتكريس دورها في مقاسمة السلطة الفلسطينية إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية، وآخرها فتح علاقة مباشرة مع العمال الراغبين في العمل في إسرائيل. وجاء في الإعلان، الذي نشرته السلطات على موقع الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهو الاسم الذي يُطلق على فرع في جيش الإحتلال المسؤول عن العلاقة اليومية مع الفلسطينيين: "تنفيذاً لوعدهم منسّق أعمال الحكومة في إتخاذ الإجراءات المناسبة، يتمّ العمل حالياً على خطة جديدة لتغيير مسار العمالة في إسرائيل من شأنها الحدّ من ظاهرة السمسرة وحماية العمال من تجارة التصاريح"، الأمر الذي اعتبره كثير من الفلسطينيين محاولة لترويج الدور الإسرائيلي المقبل في إدارة شؤون الفلسطينيين.

ولإظهار مزايا هذا الدور جاء في الإعلان: "تعدّ دولة إسرائيل مصدراً إقتصاديّاً مهماً للعديد من السكان الفلسطينيين، إذ يقصدها الآلاف منهم بحثاً عن لقمة العيش وفرص عمل جديدة من أجل حياة أفضل، لذلك تتخذ وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإجراءات المدنية المناسبة".

يُذكر أنّ سلطات الإحتلال أعلنت أخيراً عن تأسيس موقع إلكتروني للتعامل المباشر مع الجمهور الفلسطيني، الأمر الذي اعتبره مراقبون إستعداداً لمرحلة جديدة تتقاسم فيها السلطات الإسرائيلية إدارة شؤون الفلسطينيين مع السلطة الفلسطينية. وتضمّن الموقع تعليمات لكيفية تقديم طلبات مباشرة للإدارة المدنية الإسرائيلية للإستيراد والتصدير أو الحصول على تصاريح دخول إلى إسرائيل بغرض التجارة أو العمل أو العلاج، أو كيفية الدخول إلى الأراضي الزراعية الواقعة خلف الجدار الفاصل. وتمثّل الإدارة المدنية الإسرائيلية حكومة محلية كبيرة مُوازية للسلطة الفلسطينية، إذ تضمّ ٢٢ مفوضيّة للوزارات الحكوميّة، وثمانية مديريات تنسيق وإرتباط موزّعة في أنحاء الضفة. ويرى الكثير من الفلسطينيين في هذه الخطوات محاولة حثيثة من الحكومة الإسرائيلية لتكريس دورها المُتنامي في إدارة شؤون الفلسطينيين بموازاة السلطة الفلسطينية، في مرحلةٍ ما بعد العمليّة السياسيّة.

ولا تخفي حكومة العدو مساعيها الرامية إلى تكريس الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية على التجمّعات السكانيّة التي تديرها حالياً، والتي تشكّل ٤٠% من مساحة الضفة، فيما تتولّى الإدارة المدنية لجيش الإحتلال ادارة شؤون الفلسطينيين في المساحة الأكبر وهي ٦٠% من الضفة، والتي تخصّص السلطات جزءاً كبيراً منها لمشاريع التوسّع الإستيطاني والضمّ والتهوديد. ونشر موقع الإدارة المدنية مقابلة مع وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، موجهة إلى الفلسطينيين، جاء فيها أنّ إسرائيل مستعدّة للموافقة على بناء ميناء ومطار ومناطق صناعيّة وتوفير ٤٠ ألف فرصة عمل في قطاع غزّة إذا وافقت حركة "حماس" على تسليمها جثث الجنديين ارون شاؤول وهدار غولدين وإطلاق المدنيّين الإسرائيليين الثلاثة الذين تحتجزهم في قطاع غزّة، وتجريد غزّة من السلاح، مضيفاً: "في اللحظة التي تتنازل فيها حماس عن الأنفاق والصواريخ، سنكون أول من يستثمر في غزّة." أمّا بالنسبة إلى الضفة، فاعتبر ليبرمان أنّ المشكلة ليست في الإستيطان والإحتلال، وإنما في عدم وجود "ثقة" بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وإنّ الحل السياسي في الضفة يتمثّل في "تسهيلات إسرائيلية وخطوات تهدف إلى بناء الثقة في المجال الإقتصادي."

يعلون: حرب غزّة كادت تنتهي بكارثة

قال وزير الحرب الأسبق موشيه بوغي يعلون، في ردّه على تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي الذي وجّه إنتقادات لاذعة للمجلس الوزاري المصغر "الكابنيت"، في الحرب الأخيرة على غزّة: "إنّه أسوأ

كابنيت رأيته في حياتي، لأن وزراءه عديمي المسؤولية وكانوا سطحيين". وأضاف لولا وجودي في الكابنيت مع قائد هيئة الأركان بيني غينيتس لانتهت الحرب بكارثة على "إسرائيل". ويذكر أن يعلن إستقال من منصبه بعد خلاف مع بنيامين نتتياهو رئيس الكابنيت، ووجّه بعد إستقالته وتعيين أفغدور ليبرمان مكانه إنتقادات كبيرة لنتتياهو.

وطالب رئيس المعارضة زعيم المعسكر الصهيوني يتسحاك هيرتسوغ، رئيس الحكومة بنيامين نتتياهو بالإستقالة الفورية، وقال هيرتسوغ، في أعقاب نشر "تقرير مراقب الدولة" وعجز الجيش عن مواجهة الأنفاق، "التقرير يُقلق كل إسرائيلي، فنتتياهو ووزراء الكابنيت فشلوا فشلاً ذريعاً في الحرب الأخيرة على غزة وفي التصدي للأنفاق". وأضاف: "على نتتياهو أن يستقيل ويترك المفاتيح فوراً". من جهتها قالت رئيسة حزب ميرتس زهافا غالون، أن رئيس الوزراء بنيامين نتتياهو ووزراء المجلس الوزاري المصغر "الكابنيت"، كان جلّ إهتمامهم هو الحفاظ على كرسي الحكم، وأرسلوا الجنود للقتال على جبهة غزة ليلقوا حتفهم هناك.

وأضافت في ردها على تقرير مراقب الدولة، الذي أكد فشل نتتياهو ووزراء الكابنيت في التصدي لأنفاق المقاومة بغزة، قبل اندلاع الحرب لم يكن هناك أي عمل تمهيدي لتدمير الأنفاق، وأرسلوا الجنود في الجحيم ليموتوا.

وأكدت أن نتتياهو وعصابته في الكابنيت حرصوا على كرسي الحكم والوزارات أكثر من إهتمامهم بحياة الجنود.

يُشار، إلى أن الحرب الأخيرة على غزة قُتل فيها ٧٤ جندياً إسرائيلياً على حدود غزة خلال ٥١ يوماً من المواجهات، فيما استشهد أكثر من ٢٠٠٠ فلسطيني أغلبهم من المدنيين.

إجراء الإنتخابات المحلية بالضفة في ١٣ أيار و تأجيلها في غزة

أعلنت الحكومة الفلسطينية، إجراء الإنتخابات المحليّة في الضفة الغربية في ١٣-٥-٢٠١٧، وتأجيلها في قطاع غزة، وأكدت أن إنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الوطنية، أحد أهم أسباب قرار إجراء إنتخابات الهيئات المحلية.

وقالت أن من قرّر منع إجراء الإنتخابات هو الذي يسعى إلى تكريس الإنقسام ويرفض المصالحة ويتنكّر لحقوق أبناء شعبنا.

وشدّدت على أنّ رفض الإستجابة للجهود المبذولة وإدارة الظهر للإجماع الوطني على إجراء الإنتخابات المحليّة، ومنع أبناء المحافظات الجنوبية من ممارسة حقوقهم في هذا الإطار، يُشير إلى جملة من المخاطر التي تصرّ بعض أطراف "حماس" على الدفع بها وإدامتها فيما يتّصل بالمشروع الوطني، خاصّةً في هذه الظروف التي تهيمن على القضية الفلسطينية.

نائب ليكودي: سنضمّ الفلسطينيين ونمنحهم المواطنة ولكن بدون حق التصويت

تطرّق عضو الكنيست، ميكى زوهر (حزب الليكود)، خلال مقابلة أجريت معه أمس مع قناة 24News بالإنجليزية إلى الشكل الذي يتصوّره للدولة الواحدة التي ستتشكّل بعد ضمّ ممكنٍ للضفة الغربيّة من قبل إسرائيل.

وقال: "حلّ الدولتين إنتهى، بقينا مع حل الدولة الواحدة. العرب لن يحصلوا على مكانة مساواة كاملة، أي أنّهم لن يتمكّنوا من التصويت للبرلمان (الكنيست). وهم سينالون جميع حقوقهم كمواطنين بدون حقّ التصويت في الإنتخابات العامّة."

واستمرّ في سرد تصوّره لهذه الدولة: "هم سينالون حقوقهم الكاملة، مع كل ما يحتاجونه حتى يزددهروا ويتطوّروا إقتصاديّاً في هذه الدولة لكنّهم لن يصوتوا للكنيست. أنا أوافق أنّ يتمكّنوا من التصويت في الكنيست إن استوفوا ثلاثة شروط مثل أي مواطن آخر."

وعرض الشروط التي يُطالب بها الفلسطينيين حتى ينالوا حقوقهم الكاملة، كان الأول هو أداء الخدمة المدنيّة أو العسكريّة .

أبو الغيط: لم يعد لدى الفلسطينيين والعرب شريك للسلام

حذّر الأمين العام لجامعة الدول العربيّة، أحمد أبو الغيط، من محاولات العبث بمبادرة السلام العربيّة لحلّ القضية الفلسطينيّة، مؤكّداً على تمسّك الجامعة بمبدأ "حلّ الدولتين" لتسوية الصراع.

وقال في إفتتاح الدورة نصف السنوية العاديّة لوزراء الخارجية العرب، "إنّ الفلسطينيين والعرب لم يعد لديهم شريك على الطرف الآخر، فالحكومة الإسرائيليّة أسيرة بالكامل لتيارات اليمين المتطرّف وجماعات الإستيطان (...)، وهدفها المُعلن هو تفويض حلّ الدولتين عبر فرض أمر واقع إستيطاني يحول دون إقامة دولة فلسطينية متواصلة الأطراف."

وأضاف: "إننا نتمسك بصيغة الدولتين كحلٍ وحيدٍ للقضية الفلسطينية، وبالمبادرة العربية كخارطة طريق للوصول إلى سلام شامل في المنطقة، ونرصد تصاعد الإجماع الدولي المؤيد لحل الدولتين والرافض لسياسات الإستيطان".

وشدد على أن "محاولة الإلتفاف على حل الدولتين مضيعة للوقت (...)، وليست مقبولة عربياً ولن تمر"، وأشار إلى وجود حالة إجماع دولي على مبدأ "حل الدولتين"، مُعرباً عن أمله في "أن يكون موقف الإدارة الأميركية الجديدة منسجماً مع هذا الإجماع الدولي وداعماً له".

وتنص مبادرة السلام العربية التي طرحت في القمة العربية ببيروت عام ٢٠٠٢، على أن "السلام العادل والشامل خيار إستراتيجي للدول العربية يتحقق في ظلّ الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكد إسرائيل في هذا الصدد".

وتقوم هذه المبادرة على أساس إقامة الدول العربية علاقات طبيعية مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧، بما في ذلك هضبة الجولان السوري وتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

الأب مسلم يدعو لإسقاط الاحتلال والسلطة هيئة التحرير

دعا الأب منويل مسلم، الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية لإعلان العصيان المدني والعمل على إسقاط السلطة الفلسطينية والاحتلال والقضاء على التنسيق الأمني. وقال في معرض تعليقه على إغتيال قوات الاحتلال الناشط الشبابي باسل الأعرج في رام الله، "الشهيد باسل الأعرج له شرف المقاتل، ورغم إعتقاله وتعذيبه من السلطة الفلسطينية لم يطلق رصاصة واحدة على الأجهزة الأمنية".

وأضاف مسلم: "واقعنا مخزٍ ومقرفٍ وعلينا البدء فوراً بالعصيان المدني حتى إسقاط السلطة والاحتلال".

ووجه النشطاء والمتابعون الشكر والتقدير للأب مسلم، موجّهين إنتقادات بنفس الحجم للعديد من القادة السياسيين والإجتماعيين وحتى الدينيين، معتبرين كلماته أجراً وأبلغ تعبير عن الرفض والممانعة في وجه التنسيق الأمني الذي حملوه مسؤولية تمكّن سلطات الاحتلال من الوصول للأعرج وتصفيته.

وعلق عشرات النشطاء عبر مواقع التواصل الإجتماعي على تصريحات مسلم بإعلانهم أنها تمثّلهم، متحدّين أئمة المساجد بتوجيه كلمات مقاربة لما قاله مسلم على منابر مساجدهم.

إحصائية "انتفاضة القدس"

بحسب دراسة أعدّها مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، بلغ عدد شهداء "انتفاضة القدس" المستمرة منذ تشرين أول عام ٢٠١٥، ٢٨٤ شهيداً، وسجلت ١٣ شهيداً منذ مطلع العام الجاري ٢٠١٧، بينهم ٤ من قطاع غزة.

وتصدّرت محافظة الخليل قائمة المحافظات التي قدّمت شهداء خلال الانتفاضة بواقع ٧٩ شهيداً، تليها القدس المحتلة بـ ٦٢ شهيداً، ثم رام الله بواقع ٢٦ شهيداً، ثم جنين بـ ٢٢ شهيداً، ثم نابلس بـ ٢٠ شهيداً، ثم بيت لحم بـ ١٧ شهيداً، ثم طولكرم التي سجّلت ٦ شهداء، يليها محافظة سلفيت بـ ٤ شهداء، وقلقيلية بـ ٤ شهداء، والداخل المحتل بـ ٣ شهداء وآخرين يحملون جنسيّات عربيّة، فيما سجّلت محافظات قطاع غزة إرتقاء ٣٨ شهيداً.

ووفقاً للفئة العمريّة، استشهد خلال انتفاضة القدس ٩٧ طفلاً وطفلة أعمارهم لا تتجاوز الثامنة عشرة، ما نسبته ٩٢%. وبلغ عدد النساء اللاتي استشهدن ٢٤ شهيدة، بينهم ١٢ شهيدة قاصرات أعمارهن لا تتجاوز الثامنة عشرة.

وظلّت فئة المستقلين تزيد عن حاجز ٦٠% من أعداد الشهداء في المجمل العام، مع بلوغ نسبة المنظمين من الشهداء نحو ٢٣% تقريباً، والباقي من أنصار الفصائل.

معاريف: الهدوء في غزة مضلل والحرب قاب قوسين

قال المراسل العسكري لصحيفة "مكور ريشون" العبرية "يوحاي عوفر"، أنّ الهدوء السائد على حدود قطاع غزة هدوء مضلل، وأنّ المواجهة القادمة في قطاع غزة باتت قاب قوسين أو أدنى حسب تعبيره.

وأشار إلى أنّ الظروف السائدة حالياً على حدود قطاع غزة شبيهة بتلك الظروف التي كانت سائدة قبيل حرب ٢٠١٤ على القطاع، وأنّ أول هذه الظروف هو إستمرار عمليات إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، إلى جانب الوضع الإنساني والإقتصادي المتردّي في القطاع، مستدلاً بالعثور على عبوتين على حدود قطاع.

واعتبر أنّ ما سبق هي مؤشّرات على أنّ الهدوء على قطاع غزة هو مضلل على الرغم من عدم وضوح من هي الجهة المسؤولة عن زراعة هذه العبوات إلا أنّ هدفها واضح وهو إيقاع إصابات وقتلى في صفوف جيش الإحتلال الإسرائيلي.

ووفق صحيفة "معاريف"، فإنّ التقديرات الإسرائيلية تؤكد أنّ حركة حماس وجهتها ليست للحرب في هذه المرحلة، لكنها لا تقوم بما هو كافٍ من جهود لمنع إطلاق الصواريخ من قبل الجماعات السلفية في القطاع، إلى جانب إستمرارها في عمليّة تطوير قدراتها العسكرية منذ إنتهاء حرب ٢٠١٤ إستعداداً للحرب القادمة.

وقال المرسل العسكري، إنّه ورغم محاولة جيش الإحتلال إعطاء إنطباع بأنّ الوضع طبيعي على الحدود إلا أنّ أي عمليّة أو صاروخ يسقط في منطقة مأهولة ويتسبّب بأضرار ماديّة كبيرة وإصابات أو قتلى سيؤدّي لتدهور الوضع الأمني مرّة واحدة.

يوسي بيلين: الوضع الحالي الأفضل لنتنياهو ولا بد من حل السلطة

أكد مهندس إتفاق أوسلو وأحد أبرز اليساريين الإسرائيليين، يوسي بيلين، اليوم ضرورة حلّ السلطة الفلسطينية وإستقالة قيادتها لإعادة المفاتيح لإسرائيل والتخلّص من الوضع القائم الذي وصفه بالأفضل لليمين الإسرائيلي.

وقال بيلين في حوار مع التلفزيون الإسرائيلي باللغة العربية: "Inews24 أدمع حل السلطة الفلسطينية وإستقالة القيادة الفلسطينية لإعادة المفاتيح لإسرائيل والقول لها إذا أردتم الإحتلال هنيئاً لكم نحن لن نلعب معكم هذه اللعبة."

وأضاف: "الذي يتمسك باتفاق أوسلو هو اليمين الإسرائيلي من بنيامين نتنياهو وصولاً إلى نفتالي بينت لأنّ الوضع هو الأكثر أريحيّة لهم."

وتابع: "حالياً كل العالم يمول الإحتلال في ظلّ وجود سلطة فلسطينية مع ميزانيّة دوليّة ويوجد إتفاقيات وتنسيق أمني مع السلطة الفلسطينية وبالتالي أفضل من ذلك لن يكون."

ويعدّ يوسي بيلين أحد رموز اليسار الإسرائيلي، ومهندس إتفاق أوسلو مقابل محمود عباس من الطرف الفلسطيني، كما أنّه نظّم وثيقة جنيف وملحقها الأمني مع ياسر عبد ربه الذي كان حينها أميناً لسرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

نتنياهو: ٨٠% من مشاكلنا مصدرها إيران وحزب الله

80% من المشاكل والتهديدات الأمنيّة، بحسب أجهزة الإستخبارات في تل أبيب، كانت وما زالت وستبقى قادمة من الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، وبطبيعة الحال من التنظيمات التابعة لها، وفي مقدّمتها

حزب الله، هذا ما زعمه بنيامين نتنياهو، في الذكرى السنوية الـ ٢٥ للعملية التي تعرّضت لها سفارة تل أبيب في الأرجنتين، والتي اتهمت إيران وحزب الله بتنفيذها. نتنياهو، أضاف، أنّ الجيش استعدّ وما زال يستعدّ لمواجهة الخطر الذي تقوده إيران على الأمن القوميّ.

على صلة، رأّت مصادر عسكريّة في تل أبيب أنّ حزب الله زاد من تهديداته لإسرائيل، عندما نشر مقطع فيديو يُفصّل فيه تسعة مواقع مرتبطة بصناعة إنتاج وتركيب السلاح النووي "الإسرائيلي"، يستعدّ لتدميرها باستخدام الصواريخ الدقيقة.

وشدّدت المصادر على أنّ هذه هي المرّة الأولى التي يُهدّد فيها تنظيم مرتبط بإيران مباشرةً بأنّ يُصيب بضربة صاروخية جميع البنى النووية "الإسرائيلية"، ويُفصّل أيضاً الأهداف التي حدّدت. وبحسبها، فإنّ الفيديو الذي نشره حزب الله يشمل، ولأول مرّة تفاصيل حول المصانع "الإسرائيلية" التي تنتج مكونات رؤوس صواريخ "حيثس الإسرائيلية".

إسرائيل قلقلة من عدم إستقرار الأوضاع في الأردن

أبدت سفيرة العدو في الأردن، عنات شلاين، قلقها حيال ما وصفته بـ"عدم الإستقرار في المملكة الأردنية"، بسبب التطوّرات الداخلية وكذلك الأحداث الإقليمية، ورجّحت أنّ الأوضاع في المملكة تتقوّض. تقديرات السفارة تمّ الكشف عنها، بحسب ما نقلته صحيفة "هآرتس" خلال جلسة لها مع رئيس أركان الجيش غادي آيزنكوت، وخلالها تمّ التداول في تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأردن. ونقلت الصحيفة عن موظف إسرائيلي كبير قوله أنّ "الجلسة عُقدت بحسب طلب آيزنكوت الذي أراد الحصول على إنطباع ووجهة نظر السفارة في عمان حيال ما يحصل في الأردن، التي لها مكانة وأهميّة أمنيّة وإستراتيجية لدى إسرائيل".

وفي أعقاب الجلسة، أعرب آيزنكوت في جلسة مغلقة مع دبلوماسيين أجانب عُقدت في تل أبيب، عن قلقه من الأقوال والتقديرات التي سمعها من السفارة بعمان، وقال خلال الجلسة: "في حال إقتضت الحاجة والضرورة فإسرائيل مطالبة بدعم ومساندة صديقتها بالطرف الشرقي".

واستند آيزنكوت في تحذيراته إلى تقدير موقفٍ باعثٍ على التشاؤم قدّمته سفيرة إسرائيل في عمان، شلاين، وبيّن للدبلوماسيين أنّ إسرائيل ستكون مُطالبة بالعمل على دعم النظام في الأردن، لافتاً إلى أنّ جوهر مظاهر عدم الإستقرار في الأردن إقتصاديّة وأمنيّة، ونتاجة عن الأعباء التي يتحمّلها نتيجة إستيعابه لعددٍ كبيرٍ من اللاجئين السوريين.

خطة مصرية لفتح معبر رفح مرتين شهريا وتنفيذ مشاريع إستراتيجية بغزة

طالب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي باستمرار فتح معبر رفح البري، لعبور جميع الحالات الإنسانية الفلسطينية والمسافرين في كلا الإتجاهين لتخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة، وذلك مرتين من كل شهر.

وأكد مصدر أمني مصري كبير أن مصر تعتزم رفع الحصار عن قطاع غزة من خلال تنفيذ خطة تتضمن تحقيق توافق فلسطيني داخلي بمصالحة فلسطينية وتنفيذ مشروعات إستراتيجية بقطاع غزة، تهدف إلى رفع الحصار مستقبلاً بشكل نهائي وتأمين الحدود المصرية الفلسطينية لدعم الأمن القومي المصري.

وأضاف: "إن مصر تعتبر قطاع غزة عمق أمني قومي إستراتيجي لمصر وإنها تعتزم تحقيق إصلاحات مستقبلية بقطاع غزة."

ليبرمان: أميركا حذرتنا من فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة

قال أفيغدور ليبرمان، إن الولايات المتحدة الأمريكية، وجهت رسالة مباشرة إلى إسرائيل، مفادها بأن فرض السيادة على الضفة الغربية، سيتسبب بأزمة.

وقال ليبرمان أمام لجنة "الخارجية والأمن"، في الكنيست: "تلقت إسرائيل رسالة مباشرة من الولايات المتحدة بأن فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، سيتسبب بأزمة فورية مع الإدارة الأمريكية الجديدة."

وأضاف: "على الائتلاف الحكومي التوضيح بأن لا نية لديه لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية في مواجهة التقارير عن وجود مبادرة من قبل عدد من النواب لدفع هذا الأمر."

وقال: "قمنا بإخلاء المستوطنات من غزة ونقلنا ١٠ آلاف يهودي إلى إسرائيل وعدنا إلى خطوط ٦٧ واليوم يحاول البعض أن يمارس الضغوط علينا"، متهماً حماس باستثمار ملايين الشواكل في حفر الأنفاق بدلاً من تنمية قطاع غزة.

وكان نواب ووزراء من حزب "البيت اليهودي" اليميني، قالوا أنهم سيدفعون مشروع قانون لفرض السيادة الإسرائيلية على ٦٠% من مساحة الضفة الغربية.

وكان بنيامين نتنياهو، قد أعلن في ختام لقاء مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض، منتصف الشهر الماضي، عن تشكيل لجنة مشتركة للتوصل إلى تفاهات بشأن الإستيطان في الأراضي الفلسطينية.

ليفني تعلن نيّتها تشكيل حزب سياسي جديد

أعلنت تسيبي ليفني، عضو الكنيست عن كتلة المعسكر الصهيوني، أنها ستعمل على تشكيل حزب سياسي جديد يستند في أفكاره لأفكار المعسكر الصهيوني. وأوضحت أنها ستعمل على تنظيم إنتخابات تمهيدية بمشاركة جميع الجمهور بعد الإنتهاء من المشاورات التي تجريها لإنشاء الحزب. ولفنت إلى أنها غير معنية بالبقاء ضمن قائمة المعسكر الصهيوني بعد دعوة جديدة من يتسحاق هيرتسوغ للعمل مجدداً لإعادة توحيد حزب العمل مع حزب كاديما، الذي تترأسه ليفني ضمن تشكيل وإئتلاف المعسكر الصهيوني.

يعالون يقرر تشكيل حزب جديد للتنافس على قيادة "إسرائيل"

أعلن وزير الجيش "الإسرائيلي" السابق موشيه يعالون، قراره تشكيل حزب جديد بهدف التنافس على منصب رئاسة الوزراء. ونقلت الإذاعة "الإسرائيلية" العامة عن يعالون قوله أنه يرى ضرورة العودة إلى الحلبة السياسية بعد عشرة أشهر من إعتزال منصبه إزاء القضايا الملحة التي تواجه الدولة، منها أمنية ولكن أبرزها الفساد.

وكان يعالون القيادي السابق في حزب "الليكود" اليميني الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو، أعلن في ٢٠ مايو/أيار الماضي إستقالته من منصبه ومن عضوية الكنيست. وبرر يعالون، آنذاك، إستقالته بخلافاته مع نتنياهو وبهيمنة اليمين المتشدد على المشهد السياسي في "إسرائيل".

واليوم، قال يعالون: "ما يقوّض أسس الدولة هو مظاهر التحريض والكراهية والخطاب العنيف وملاحقة الأقليات ونزع الشرعية عن الإعلام."

وجاء إعلان يعالون بعد أيام من إنتقاد المراقب العام "الإسرائيلي" يوسف شابيرا، لأداء نتنياهو ويعالون ورئيس أركان الجيش السابق بيني غانتس، خلال الحرب على غزة عام ٢٠١٤. وأشار يعالون إلى أنه باستثناء التطورات التي قد تفضي إليها التحقيقات التي تجريها الشرطة مع نتنياهو بشبهات الفساد، فإنه لا تلوح في الأفق إمكانية لانتخابات مبكرة. وكانت آخر إنتخابات "إسرائيلية" عامة جرت في العام ٢٠١٥.

إسرائيل غير قادرة على إضعاف إيران وحزب الله

رأت المديرية السابقة لوحدة الأبحاث في جهاز الموساد الصهيوني، سيما شاين، أن التوتر في العلاقات الإيرانية-الأمريكية تصاعد منذ دخول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض، لافتة إلى أن الإدارة الجديدة تسعى لإفهام طهران بأنها لم تمرّ مرّ الكرام على خطوات إيرانية إستفزازية كما كان الحال في حقبة الرئيس السابق باراك أوباما.

وتابعت قائلة إن الرئيس الإيراني، حسن روحاني، ليس معنياً بتصعيد الأمور مع واشنطن، لأنه يخشى أن من شأن ذلك، أن يقوّي المعسكر المحافظ في الجمهورية الإسلامية، علماً أنه سيخوض الإنتخابات الرئاسية للمرة الثانية في شهر أيار (مايو) القادم.

وبحسب الدراسة التي نشرتها شاين على موقع مركز أبحاث الأمن القومي "الإسرائيلي"، التابع لجامعة "تل أبيب"، فإن الإدارة الجديدة في واشنطن تسعى لتغيير قواعد اللعبة مع إيران، والتي تشمل تقليل تأثيرها الإقليمي، ولكن دون الإنجرار إلى مواجهة عسكرية، ومن دون أن تقوم إيران بالردّ على ذلك، أيّ أن واشنطن تسعى لتعزيز قوّة ردعها أمام إيران.

ومن أجل تطبيق هذه الإستراتيجية، فإن "الإدارة الأمريكية تواجه عوائق كثيرة، الأمر الذي يجعلها بعيدة المنال، في ظلّ التعقيدات والتركيبات في الوضع بالمنطقة، وهذه العوامل تتطلّب ردّاً ليس موجوداً لدى الإدارة الأمريكية الجديدة. "

بناءً على ما تقدّم، شدّدت شاين، على أن واشنطن وطهران ليستا معنيتين بأن يتصاعد التوتر بينهما ويقودهما إلى نزاع مسلّح، ولكنّها مع ذلك أشارت إلى أن التوتر في التصريحات بين الطرفين من شأنه أن يفهم لدى الطرف الآخر بأنه نواة لعدوان.

ووفقاً لها فإنّ المباحثات بين "تل أبيب" وواشنطن حول الموضوع الإيراني يجب أن تتركز على النقاط التالية للوصول لتحقيق الأهداف المبتغاة من الدولتين: "تغيير سياسة إيران في الشرق الأوسط، منع

تآكل العقوبات المفروضة على إيران، والتي يشملها الإتفاق النووي الذي تمّ التوقيع عليه بينها وبين مجموعة دول (١+٥)، وشدّدت على أنّ الدمج بين عوامل الردع من جهة وبين الإنفتاح من الجهة الأخرى، سيؤكّد للرئيس الإيراني روحاني، أنّه سيكون المُستفيد الأكبر من عدم كسر قواعد اللعبة الجديدة مع إدارة ترامب.

ولفتت إلى أنّه في السنة الأخيرة شهدنا تقارباً خارجاً عن المألوف بين إيران وروسيا، مُضيفاً أنّ هذه التطورات تُساهم في تقوية مكانة إيران كلاعبٍ مركزيٍّ في الشرق الأوسط، وكطرفٍ له دور مهم في أيّ إتفاقٍ مستقبليٍّ في سورية وفي العراق.

و"النتيجتين المترتبتين عن هذه التطورات، تصاعد قوة إيران وحزب الله، والمسّ بمحور الدول السنيّة بقيادة السعودية التي تحاول كبح نفوذ إيران، تتعارضان مع مصالح إسرائيل"، وأشارت أيضاً إلى أنّه ظاهرياً شهدت السنوات الأخيرة تقارباً مهماً في علاقات "إسرائيل" مع روسيا.

لكن، استدركت متسائلةً، هل يدلّ هذا الواقع على تطابق في المصالح في ما يتعلّق بقضايا أساسية تتعلّق بالأمن القومي في "إسرائيل"؟ وردّت قائلةً: "حتى الآن يتّضح أنّ مصلحة روسيا هي تقوية النفوذ المستقبليّ لأعداء "إسرائيل"، إيران وحزب الله في سورية والعراق ولبنان".

وأضافت: "هذه التطورات تحدث في ظروفٍ مريحةٍ بصورةٍ خاصّةٍ لروسيا وحلفائها في المنطقة، فالولايات المتحدة ليست مهتمةً بتعميق تدخلها في المنطقة، وهي مستعدةٌ للقبول ببقاء الرئيس السوريّ، بشّار الأسد وزيادة تدخل روسيا في المنطقة شرط مساهمتها في القضاء على "داعش"، أمّا تركيا التي تتخوّف من انعكاسات تفكّك سورية والعراق على موقع الأكراد، فإنّها مستعدةٌ هي أيضاً للقبول ببقاء الأسد وتزايد قوة إيران وروسيا."

بالنسبة للسعودية، قالت أنّها تنظر بقلقٍ إلى تعاظم قوة ما أسمته بالمحور الشيعيّ، لكن باستثناء الإستمرار في تقديم السلاح والمال إلى أطراف المعارضة في سورية، فإنّها غير قادرة على تغيير التوجّه، "كما أنّ الدولة العبرية لا تستطيع التأثير في إتجاهات الأحداث."

بناءً على ذلك، خلّصت إلى القول أنّ إستمرار الحوار مع روسيا أمر مهم ويجب تطويره على الرغم من التعارض في المصالح، وإحتمالات التعاون مع الدول العربية السنيّة يمكن أن يبدو أقلّ جاذبيةً إذا ضعف الـ"محور السنيّ" في مواجهة الـ"محور الشيعيّ"، وفي مواجهة هذا كلّّه، فإنّه من الضروريّ لـ"إسرائيل" تعزيز الحوار مع الإدارة الأمريكيّة الحاليّة قدر الإمكان، من أجل حماية مصالحها الإقليمية.